حرب الأمريكان قبل حرب الإخوان

كان مرشح الإخوان للرئاسة يحصل على أصوات تزيد على ثلاثة عشر مليون ناخب من كافة الجماعات الوطنية، وبوازع جوهرى من الرغبة فى تجنب فوز أحمد شفيق رجل مبارك المباشر، بينما كان مرسى قد حصل فى الجولة الأولى على خمسة ملايين ونصف المليون ناخب، وكانت تلك هى القوة التصويتية الحقيقية التى تراجعت إليها مقدرة جماعة الإخوان وحلفائها المباشرين، وقد نزلت هذه القوة التصويتية الآن - فيما نقدر - إلى النصف تقريبا، بينما نزل تنظيم جماعة الإخوان على اللحم، ولم يعد يتحرك معه فى حملة «إعادة مرسى» العبثية البائسة سوى نصف مليون متظاهر على أفضل تقدير، وفى محافظات مصر كلها.

وليس الخوف على الثورة من كلام سفيه يصف ما جرى بالانقلاب العسكرى، فهذا كلام فرقة العميان، والذين لم يروا عشرات الملايين تتدفق إلى الشوارع، وفى مرتين تعاقبتا فى ٣٠ يونيو وفى ٢٦ يوليو ٢٠١٣، وفى مشهد بدا - بكاميرات الطائرات - كأنه المجرة الكونية بزحام ملايين النجوم فيها، ولم يحدث مثله أبدا فى التاريخ المصرى، ولا فى التاريخ الإنسانى بإطلاق عصوره وثوراته، ولا حدث بالطبع فى الموجة الثانية للثورة المصرية التى بدأت فى ١٩ نوفمبر ٢٠١١، والتى اقتصرت على عشرات ألوف المكافحين من شباب الثورة وطلائعها، والذين نجحوا فى اختصار مدة حكم المجلس العسكرى عاما كاملا، وأرغموا مجلس طنطاوى وعنان على تسليم السلطة لرئيس منتخب فى أواسط ٢٠١٢، وليس فى أواسط ٢٠١٣ كما كان مقررا، وبديهى أن مشهد الموجة الثالثة فى ٣٠ يونيو - وما تلاه فى ٢٦ يوليو - أكبر بما لايقاس بما جرى فى الموجة الأولى، فقد بدأت ٢٥ يناير ٢٠١١

بنواة المئة ألف، وطوال ثمانية عشر يوما فى ميدان التحرير، كان الرقم يناهز المليون أحيانا، ولم تندفع الملايين إلى الشوارع إلا بعد أن كان مبارك قد جرى خلعه بالفعل، وبدفع من تجاوب قيادة الجيش، والتى آل إليها الحكم وقتها فى صورة المجلس العسكرى، بينما لم يحكم المجلس العسكرى مباشرة بعد الثلاثين من يونيو ٢٠١٣، واقتصر دوره على تسليم الحكم لسلطة مدنية مؤقتة، وطبقا لخريطة طريق قصيرة المدى تنتهى بانتخابات رئاسية مبكرة. الكلام - إذن - عن انقلاب عسكرى مجرد هلوسة عقلية وبصرية، فهذه ثورة شعبية كاملة الأوصاف، ولم يكن للجيش المصرى - لصيق الصلة بالشعب المصرى - إلا أن ينفذ أمر الثورة، وأن يعزل رئيسا سقطت شرعيته قبلها بشهور، فلم تكن لمرسى - حين سقط - شرعية من أى نوع، فقد سقطت شرعيته الإجرائية الانتخابية منذ أصدر إعلانه الديكتاتورى المنكود فى ٢١ نوفمبر ٢٠١٢، ثم أنه لم يكن يحظى بشرعية إنجاز أو بشرعية رضا عام فى أى وقت، وبدت سنته الأولى والأخيرة فى الحكم كأنها الواحدة المضافة إلى بؤس ثلاثين سنة من حكم مبارك المخلوع قبله، وهنا - بالضبط - تكمن محنة الثورة المصرية إلى الآن، فالثورة تقوم ولا تحكم، وحتى الموجة الأعلى فى الثلاثين من يونيو لم تحكم، صحيح أننا بصدد حكم انتقالى هو الثالث من نوعه بعد حكم مجلس طنطاوى وحكم الإخوان، لكن الوقت يمر، ودون أن يحس الناس شيئا من طعم الثورة، بل ربما تخيم رائحة الثورة المضادة ذاتها، فقد كان حكم مجلس طنطاوى وعنان امتدادا لحكم جماعة مبارك بالمبنى والمعنى، وكان حكم الإخوان امتدادا للمأساة ذاتها بالمعنى دون المبنى، ولا شيء يوحى باختلاف جوهرى فى لإدارة الحالية، فالمستشار عدلى منصور رئيس مؤقت بصفته رئيسا للمحكمة الدستورية العليا، والدكتور حازم الببلاوى رئيس الحكومة كان وزيرا للمالية فى حكومة سبقت زمن حكم المجلس العسكرى، والمعنى : أننا بصدد حالة تقليدية من إعادة إنتاج الوضع نفسه، قد تكون برزايا أقل، لكن دون مزايا أكبر، فلسنا بصدد حكومة

منتخبة، ولا بصدد حكومة ثورية، وإن وجدت - بالطبع - وجوه وطنية قريبة من معنى الثورة، فى الحكومة أو فى الإدارة الرئاسية المؤقتة، ولا تزال الاختيارات الكبرى الحاكمة - حتى اللحظة - كما هى، مازالت اختيارات الثلاثية الملعونة كما كانت، وهى الولاء للأمريكيين وحفظ أمن إسرائيل ورعاية مصالح رأسمالية المحاسيب، بينما مطالب واختيارات الثورة الكبرى فى العيش والكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية لا تزال معلقة ومؤجلة حتى إشعار لم يجئ بعد.

وقد نفهم أن يقال إننا بصدد مرحلة انتقال، وبصدد إجراءات وضع الدستور ثم إجراء انتخابات برلمان فانتخابات رئاسة، وقد تكون للكلام بعض الوجاهة المنطقية، فانقلابات الاختيارات تأتى بحسب نتائج الانتخابات، بينما الوقت الحالى مقصور على الإجراءات، لكن الإجراءات الموصوفة تواجه بإعاقات وعثرات ظاهرة، وتحرك الحكومة الحالية حتى فى حدود ضمان الأمن وإنعاش الاقتصاد المعتل، لن يحقق هدفه بالسير الروتينى، والسبب بسيط، فالقصة سياسية بامتياز، وإعاقة الثورة - حتى فى مراحل الانتقال - لا تأتى فقط من تحرك الخصم الإخوانى، بل من تحركات من هم وراء الإخوان، فلا يصح النظر لإعاقات الأمن والاقتصاد فى حدود اعتصام رابعة العدوية أو ما يشبهه أو يعقبه، ولا فى حدود غارات المسيرات الليلية التى يشنها الإخوان، ولا فى حدود التخوف من تكلفة الدم اللازمة لإنهاء الإعاقات، فنظرة كتلك تتسم بالقصور والتقليدية، وتحكمها روح التردد المتخوفة من غضب الأمريكيين وتابعيهم الأوروبيين، وقد بدا مشهد الأيام الفائتة مخزيا بامتياز، وكأننا كنا بانتظار نظرة من كاثرين آشتون مفوضة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبى، أو بانتظار عطف وتفهم من آن باترسون سفيرة واشنطن فى القاهرة، أو بانتظار جولات تأنيب من أعضاء كبار بالكونجرس الأمريكى أرسلهم السيد أوباما، أو بانتظار رأى الدكتور محمد البرادعى الذى عينوه نائبا للرئيس المؤقت مختصا بشؤون العلاقات الدولية، وهو رجل «خواجة» يعرف عن مصر بأكثر مما يعرف مصر،

وهكذا صارت مشكلة محلية تماما، ومن نوع الاعتصام المسلح فى رابعة العدوية، وإلى حد تكوين مستوطنة أمنية خاصة خارج سلطة الدولة، وتحويل سكان منطقة رابعة إلى رهائن ومخطوفين، وشل حركة الحياة فى شرق القاهرة بكامله، صارت هذه المشكلة المحلية تماما مسألة دولية، ننتظر فيها رأى الأمريكان وتابعيهم، وهذه هى المسخرة الحقيقية، وسببها ليس ساخرا، بل تراجيديا جادة ومؤسية جدا، ومصدرها أن مصر بلد فقد استقلاله الوطنى، وتحول إلى مستعمرة أمريكية بامتياز، وهو وضع تكون منذ عقد ما يسمى معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية، والتى انتهت إلى نزع سيادة السلاح فى سيناء، ثم أعقبتها المعونة الأمريكية الضامنة، والتى أفضت إلى نزع سيادة قرار السياسة والاقتصاد فى القاهرة، وقد ظل حجم هذه المعونة يتضاءل، وإلى أن صارت فى حدود المليار ونصف المليار دولار فى السنة حاليا، بينها ألف وثلاثمائة مليون دولار فى صورة معونة عسكرية، ومع المعونة الأمريكية يعمل عشرات الآلاف من خبراء واشنطن فى كافة أجهزة الدولة المدنية والعسكرية، وهذا هو الحبل السرى الذى يرهن قرار مصر الداخلى، ويجعل واشنطن طرفا مباشرا فى التفاعلات المصرية الداخلية، وجعل جماعة مبارك أسيرة خاضعة للأمريكان، ثم جعل جماعة الإخوان بعدها عميلة للأمريكان، ولا يمكن الدخول فى مواجهة جدية للإخوان دون مواجهة من هم وراء الإخوان، وهذا هو جوهر التفويض فى ملحمة ٢٦ يوليو ٢٠١٣، فالتفويض ليس فقط بمواجهة ظواهر عنف وإرهاب الإخوان، بل باستعادة الاستقلال الوطنى الذى يدهس رأس الأفعى فى سيناء بالذات، ولا يلزم ـ من منظور وطنى ثورى ـ سوى قرار يتخذ بجرة قلم، ويستعيد استقلال مصر الوطنى بشؤونها الداخلية، ومن سطر واحد يتضمن الاستغناء عن المعونة الأمريكية، وحل هيئاتها فى مصر، ساعتها تسقط اعتصامات وإعاقات الإخوان كأوراق ذابلة، والقرار لا ننتظره من رئاسة عدلى منصور ونائبه البرادعى، ولا من حكومة الببلاوى طبعا، بل من رجل واحد هو قائد الجيش، خاصة أن المعونة ـ

كلها تقريبا ـ عسكرية خالصة، أى أن القرار مطلوب من الفريق أول عبدالفتاح السيسى، وليس فقط بصفته الرسمية، بل بصفته الرمزية طاغية الحضور فى المشهد المصرى الآن، فهو الرجل الذى خرجت عشرات الملايين من المصريين بنداء منه فى ملحمة ٢٦ يوليو ٢٠١٣، وقد آن لهذه الطاقة الوطنية الكبرى أن تستخدم حيث يستحق، وفى الحرب ضد الأمريكان قبل الحرب مع الإخوان.

"صوت الأمة " فى ٥ من أغسطس٢٠١٣

obeikan.com